إعلان بيروت

البيان الختامي الصادر عن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية المشاركة في "الإجتماع التشاوري حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً" بيت الأمم المتحدة، بيروت، 12-13 آب/ أغسطس 2014

فى هذه المرحلة التاريخية والفاصلة التى تمر بها المنطقة العربية من تغيّرات سواء بفعل ثورات الشعوب او بفعل الحروب والنزاعات والتطرف الديني، وحيث تشهد المنطقة العربية تنامي ممارسة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي والديني الممارس ضد النساء، لاسيما أن هذه التغيّرات قد أدت الى العديد من التحديات التى تواجه المرأة فى المنطقة العربية مما اثر سلبا على أوضاعها العامة وأثقل من أعبائها الاقتصادية والاجتماعية، وتعرضت لكافة أشكال القهر والعنف والتمييز، ووصل الحد الى استعادة ظاهرة الاسترقاق " سبايا العراق " ،

فى هذا الظرف التاريخى والمجتمع الدولي يتأهب لمراجعة مسيرة 20 عاماً منذ إعلان ومنهاج "بيجين 1995 " من أجل قياس مدى التزام الدول والحكومات والمجتمع المدني بتحقيق الغايات التى هدفت الى تحرير المرأة من كافة أشكال الاستغلال والتمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين،

نعلن، نحن منظمات المجتمع المدني الحقوقية النسائية والتنموية والتى اجتمعت فى مقر "الاسكوا " فى بيروت فى الفترة من 13- 14 آب/اغسطس 2014 في اطار "الاجتماع التشاوري لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاما"، الذي دعت اليه شعبة مركز المرأة في الاسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتقدم المرأة- المكتب الاقليمي للدول العربية، وجامعة الدول العربية- إدارة المرأة والأسرة والطفولة، وبعد مناقشات مستفيضة لمجمل أوضاع المرأة فى المنطقة العربية قياسا بما جاء من التزامات فى إ علان بيجين، وبعد مناقشة وتحديد كافة التحديات التى تواجهها المرأة في المنطقة العربية فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، فقد توصلنا الى هذا الاعلان الذى يحدد أولويات المرأة فى المنطقة العربية فى الفترة القادمة وهي كالاتي :

1- في مجال المرأة والنزاع المسلح

- تفعيل القرارات الدولية (قرار 1325 – قرار 1820 والقرار 2122) بشأن تعزيز دور النساء في حفظ الأمن وفي محادثات السلام والعدالة الانتقالية

- ضرورة إشراك المرأة في كل ما يتعلق بالمفاوضات الوطنية الهادفة إلى حلّ النزاعات المسلحة وتحقيق السلام الذي نطمح اليه، السلام العادل المستند إلى المواثيق والقرارات الدولية،
- وضع استراتيجية تهدف الى اتخاذ أقصى العقوبات بحق الذين يرتكبون جرائم حرب ضد النساء والفتيات (قتل، اعتداء، أسر، تهجير...) وإنشاء محاكم خاصة لملاحقتهم،
- تعديل الإجراءات الوقائية مع النص على آليات للحماية وملاحقة مرتكبي الجرائم وادانتهم وتقديمهم للمحكامات ووضع خطة طوارئ وقائية لانقاذ المحاصرين وحماية النساء قبل وقوع العدوان،
- خلق هيئة متخصصة لحماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال، وتشكيل نواة داعمة داخل مخيمات النزوح لرصد وتأمين الحماية للنساء والفتيات وكافة المواطنين ووضع خطة طوارئ وقائية لإنقاذ المحاصرين وحماية النساء قبل وقوع العدوان،
- وضع قانون دولي خاص بجرائم العنف الجنسي ضد النساء وتطوير وتفعيل آليات المعاقبة، لا سيما من خلال المحكمة الجنائية الدولية، بشكل منفصل عن انضمام الدول الى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،
- الزام اسرائيل بتطبيق قرارات الهيئة العامة للامم المتحدة وقرارات مجلس الامن الدولي، والالتزام بالمواثيق والقوانين الدولية. وكذلك، الضغط على المنظمات الدولية للتحرّك ولمزيد من التنسيق والفعالية في مناطق النزاعات والحروب والاحتلال،
- ضرورة حثّ الدول على تطبيق التزاماتهم تجاه الاتفاقيات الدولية والقانون الانسانى الدولى مع تأمين برامج تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والصحة النفسية وبناء قدرات الفرق الخاصة العاملة فى مناطق النزاعات والاحتلال،
- التركيز على قضية الأمن الانسانى والسلام وإعطاء موضوع حماية النساء الأولوية،
- وفي إطار التحديات التي تواجهنا في المنطقة العربية التي تشهد تطورات دراماتيكية، تحت شعار "القضاء على الإرهاب"، ندعو الى :

- مطالبة هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والمجتمع الدولي بـ :
  - إدانة الارهاب بمفهومه الفعلي (وخاصة ارهاب الدولة)، والتأكيد على حق الشعوب في المقاومة من أجل التحرر والاستقلال ورد العدوان،
  - إدانة إرهاب التطرف الديني والعنصري،

- إدانة العدوان الاسرائيلي الهمجي على غزة، خاصة ان هذا العدوان يخرق كل القرارات والمواثيق الدولية، ومطالبة إسرائيل الالتزام بتطبيق هذه القرارات الدولية،
- العمل على تحقيق السلام العادل المرتكز على الحق والعدالة ومواثيق الامم المتحدة وقرارتها، مع التركيز على أهمية النظر إلى القضايا الأساسية واتخاذ الموقف من مجمل القضايا بموضوعية وتجرد دون ازدواجية،

- مطالبة الشعوب العربية - والنساء عنصر اساسي – القيام بدورها القومي لرفض العدوان والاحتلال والحصار والتدخل الخارجي، وكذلك مواجهة المشروع المتمثل بالحركات الأصولية الارهابية (داعش وغيرها)

2- في مجال العنف ضد المرأة

- مناهضة العنف ضد النساء بمختلف أشكاله، وعدم إقتصاره على العنف الممارس في الحيز الخاص أو الجنسي (العنف الأسري – العائلي - المنزلي) ، بل العمل على مناهضة العنف الممارس في الحيز العام لا سيما عنف الدولة وإرهاب الدولة الممارس ضد النساء والعنف السياسي والإقتصادي والاجتماعي والقانوني، وكذلك العنف الجنسي، فالإغتصاب هو جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية،
- تفعيل استراتيجات وطنية لانهاء كافة اشكال العنف ضد المرأة ورصد ميزانيات لتعزيز دور مراكز الرصد والتدقيق وتطوير الاحصاءات الوطنية لتشمل العنف ضد المرأة والفتاة،
- إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في المناهج التربوية والخطط والسياسات العامة،
- تشكيل مجموعات ضغط للدفع بالحكومات للوفاء بالتزاماتها مع التركيز على القضايا الطارئة مثل زواج القاصرات – وختان الإناث،
- وضع أطر قانونية (وقائية ورادعة) التي تجرم كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة والتزام الدول بمبدأ العناية الواجبة للناجيات من العنف،
- العمل على محو الأمية القانونية عن طريق تغيير المناهج لنشر مزيدا من الوعي القانوني والاجتماعي والثقافي مع ضرورة بناء قدرات أعضاء الاجهزة التشريعية و العاملين فى الاجهزة العدلية على مرجعية المواثيق والمعاهدات الدولية.

3- في مجال المرأة و حقوق الإنسان

- ضرورة الزام الدول بتطبيق التزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية والاقليمية مع أهمية المتابعة والمحاسبة الدولية والاقليمية،
- تفعيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية لتصبح المرجعية لمواءمة التشريعات الوطنية بما ينسجم او يتناسب مع هذه الاتفاقيات،
- رفع التحفظات عن اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، والتوقيع على البروتوكول الاختياري للاتفاقية وعلى كافة البرتوكولات، والعمل على موائمة كافة القوانين الوطنية وتفعيل تطبيقها،
- تفعيل وتطبيق اعلان الأمم المتحدة لحماية النشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان وحقوق المرأة مع ضرورة التدريب وبناء القدرات فى حماية الناشطات الحقوقيات،
- إدماج مفاهيم حقوق الانسان والمواثيق الدولية والاقليمية ذات الصلة بحقوق المرأة ومفاهيم المساواة بين الجنسين فى مناهج التعليم على كافة المستويات التعليمية لمحاربة الموروثات الثقافية والاجتماعية التي تكرّس الأدوار النمطية للمرأة والرجل وتعزز المؤسسة الابوية والسلطة الذكورية،
- إدماج قضايا النساء ضمن أولويات العدالة الإنتقالية وإعتبار كافة إنتهاكات حقوق النساء الممارسة من قبل الأنظمة والمجموعات المسلحة ، قضايا يجب تأمين العدالة لها وإنصاف النساء وإعتبار المساواة الجندرية وحقوق النساء أساس للمراحل الإنتقالية وهي شرط للتحول الديمقراطي،
- اعتماد قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية.

4- في مجال المرأة والفقر

- وضع استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر مع مقاربة مفاهيم النوع الاجتماعي،
- إتاحة الفرص المتكافئة للوصول للموارد الانتاجية والتحكم فيها ورفع الوعى بضرورة تمكين الفقراء من النساء خاصة ربات الأسر،
- العمل الجاد لإدماج منظور النوع الاجتماعي في عمل الوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات التنموية والحقوقية ولاسيما على مستوى الخطط الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية، وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي والتنموي لاسيما في المناطق النائية،

5- في مجال المرأة والإقتصاد

- ادماج منظور النوع الاجتماعي على مستوى جميع السياسات الوطنية وتدريب صانعي السياسات ومتخذي القرار على مفاهيم النوع الاجتماعي خاصة في مجال اعداد الموازنات الحساسة لقضايا النوع الإجتماعي،
- القيام بالدراسات المكثفة عن النشاط الاقتصادي المتنوع للمرأة وتوفير البيانات والاحصاءات عن النساء العاملات في القطاع غير الرسمي،
- مراجعة سياسات الاقتصاد الحر بما فيها خصخصة المؤسسات الانتاجية، وبناء السياسات الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجنسين ووضع الخطط اللازمة لتنفيذ هذه الخطط،
- الالتزام بتحديد " كوتا " للتوظيف / التعيين للنساء وفى كافة المستويات التنفيذية،
- تعديل التشريعات والقوانين على مستوى سياسات التمويل وتبادل التجارب الناجحة بين بلدان المنطقة والاهتمام بالتشبيك بين منظمات رائدات الاعمال،
- توفير البنية التحتية في المناطق النائية مما يتيح الفرص لرفع المساهمة الاقتصادية للنساء،
- العمل على توفير بيئة مسهلة لجعل المسؤولية الاسرية مشتركة بين المرأة والرجل بحيث لا تكرّس الادوار النمطية لكليهما.

6- في مجال تعليم المرأة وتدريبها

- الالتزام بالمساواة فى التعليم الالزامي والمجاني للجنسين فى جميع دول المنطقة ومحو الأمية بين الفتيات والنساء،
- تحديث برامج وزيادة عدد مراكز التعليم والتدريب المهني لتوفير فرص للشابات في التعليم المهني بما يحقق لهم فرص العمل الملائمة،
- تحديث البرامج التعليمية لتتماشى مع متطلبات سوق العمل مع توجيه الطالبات الى مجالات جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل لحل مشكلة البطالة،
- تغيير وتطوير البرامج والمناهج التربوية التدريبية مع تحديد " كوتا " لاشراك النساء فى جميع مستويات التدريب والتركيز على بناء القدرات فى المناطق الريفية،
- توفير برامج محو الأمية الالكترونية لجميع الفئات الاجتماعية من النساء،

- العمل على محو الأمية القانونية عن طريق تغيير المناهج لنشر مزيد من الوعى القانونى والاجتماعى والثقافى مع ضرورة بناء قدرات أعضاء الاجهزة التشريعية و العاملين فى الاجهزة العدلية على مرجعية المواثيق والمعاهدات الدولية،
- إدماج مفاهيم حقوق الانسان والمواثيق الدولية والاقليمية ذات الصلة بحقوق المرأة ومفاهيم المساواة بين الجنسين والنوع الاجتماعي فى الكتب المدرسية وفي مناهج التعليم على كافة المستويات التعليمية. وذلك لمحاربة الموروثات الثقافية والاجتماعية التي تكرّس الأدوار النمطية للمرأة والرجل وتعزز المؤسسة الابوية والسلطة الذكورية، من أجل تغيير الصورة النمطية حول الطفلة والمرأة وتكريس المساواة بين الجنسين.

7- في مجال المرأة والصحة

- توفير برامج صحة المرأة والفتاة وبرامج الصحة الانجابية والاحتياجات الصحية والتجهيزات الجديدة والسليمة والكوادر المدربة وضرورة التأكيد على الدور الاجتماعى للدولة فى توفير التقديمات الاجتماعية والصحية لجميع المواطنين والتزامها برعاية شاملة وكاملة للمرضى (إناثاً وذكوراً) لا سيما المصابين بأمراض مستعصية،
- وضع استراتيجية وطنية للمتعايشين مع مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) مع ضمان وجود التوعية المجتمعية،
- قيام مراكز إعادة تأهيل لكل من مستخدمي المخدرات والصحة الانجابية والناجيات من العنف الجنسي،
- اعتماد نظام صحي يضمن الشيخوخة للنساء سواء في مراكز التأهيل أو في المنزل،
- وضع برامج لذوي الاعاقة مع تحديد حصة من الميزانيات العامة لدعمهم،
- تفعيل نظام المراقبة والمساءلة ووضع تقارير شفافة تعكس الواقع وتبين الانجازات المحققة وتمكن من تطوير الخطط المستقبلية ،

8- في مجال المرأة في السلطة وصنع القرار

- الالتزام بوضع التدابير الايجابية وزيادة الوعي لدى صناع القراربضرورة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار على اختلافها. وهذا يتطلب اعتماد حق الحصة للمرأة " الكوتا "،

وذلك تطبيقاً للتوصية الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بيجين العام 1995، وذلك بنسبة لا تقل عن ال 30% ، كخطوة مرحلية ومؤقتة،

- زيادة التمويل لبرامج بناء القدرات للنساء على المستويات المحلية.

9- في مجال المرأة ووسائط الإعلام

- تطوير ووضع ميثاق اقليمى ملزم للدول العربية لتحسين صورة المرأة في الإعلام، وإبراز دورها الحقيقي كمواطنة مشاركة في عملية التنمية الشاملة وبناء الدولة وتطوير المجتمع،
- زيادة التغطية الاعلامية على تجارب النساء الرائدة،
- تدريب العاملين فى أجهزة الاعلام المختلفة على مفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر)،
- تكوين هيئات مكلفة برصد الانتاج الإعلامي والاعلاني وتصحيح صورة النساء النمطية فيها،
- الإضاءة على كفاءات النساء في الميادين السياسية والاقتصادية من خلال تكثيف استضافة النساء في البرامج الحوارية المتخصصة.

10 – في مجال المرأة والبيئة

- الاهتمام بوضع خطط وطنية قائمة على أجندة ومتطلبات مؤتمر ريو+ 20 والتركيز على مباديء التنمية المستدامة وأجندة التنمية لما بعد 2015،
- وضع استراتجيات وطنية واقليمية لدراسة الأثر البيئي والتغير المناخي على النوع الإجتماعي،
- تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني والحكومات في هذا المجال للاهتمام بالمرأة والبيئة.

11- الطفلة

- تفعيل تطبيق إلزامية ومجانية التعليم الأساسي ووضع تدابير ايجابية لدعم تعليم البنات خاصة في المناطق الريفية،
- تشريع وتطبيق قوانين صارمة ورادعة لمكافحة الاتجار بالنساء والطفلات،
- سن القوانين الرادعة لزواج القاصرات، وتحديد السن الأدنى للزواج بالاستناد إلى المواثيق الدولية،

- تعديل المناهج الدراسية من أجل تغيير الصورة النمطية للطفلة والمرأة وإدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في المناهج التربوية.

12- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

- العمل لتعزيز مأسسة الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة وتكريس إستقلاليتها وتوسيع صلاحياتها ومهامها وإعطاء دور فعال للمنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني المعنية - من ضمن هذه الآليات - بما يضمن خلق علاقة شراكة حقيقية وفعلية من أجل تفعيل وتقوية التعاون والتنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع والأهلي من خلال هذه المؤسسات الوطنية،
- إدماج قضايا النوع الإجتماعي فى الخطط الاستراتيجية الوطنية ودعم منهج التشاركية مع منظمات المجتمع المدني المبادرة، و الأخذ باقتراحاتهم،
- رفع تقارير دورية ملزمة للحكومات والجهات التشريعية حول أوضاع المرأة،
- الاهتمام بدعم الاليات الوطنية للمرأة فى كل الدول العربية ومدها بالموارد البشرية وبناء قدرات العاملين والعاملات فيها،
- تخصيص حصة محددة من الميزانيات العامة للاليات الوطنية المعنية بقضايا المرأة،
- دعم وتقوية الأطر والتحالفات والشبكات الإقليمية للنهوض بحقوق النساء وتنفيذ مقررات بيجين وعدم إقتصار الدعم للمستوى الوطني،
- الاهتمام بانتاج وإتاحة المعرفة (الكمية والكيفية) حول قضايا النساء والنوع الاجتماعي على المستويين الوطني والاقليمي.